

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1994/18*
1 February 1994
ARABIC
Original : ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة الخمسون

البند ٧ من جدول الاعمال المؤقت

مسألة أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع البلدان ، ودراسة المشاكل الخاصة التي تواجهها البلدان النامية في جهودها الرامية الى إقرار هذه الحقوق بما في ذلك ما يلي: المشاكل المتعلقة بالحقوق التي تتمتع بمستوى معيشي ملائم ، والديون الخارجية وسياسات التكيف الاقتصادي وآثارها على التمتع الكامل بحقوق الإنسان وخاصة على تنفيذ إعلان الحق في التنمية

حقوق الإنسان والفقر المدقع

مذكرة من الأمين العام

١ - ايدت لجنة حقوق الإنسان ، في قرارها ١٣/١٩٩٣ المؤرخ في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٣ المعنون "حقوق الإنسان والفقر المدقع" ، القرار ٢٧/١٩٩٣ الذي اتخذته اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٣ ، بتعيين السيد لياندر ديسبوي مقرا خاصا معنيا بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع يكلف بمسؤولية إعداد دراسة عن هذه القضية .

٢ - ودعت لجنة حقوق الإنسان المقرر الخاص ، في قرارها ١٣/١٩٩٣ ، إلى إيلاء اهتمام خاص للجوانب التالية:

(١) أشار الفقر المدقع على تمتع الأشخاص الذين يكابدونه بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وممارستهم لها ؛

* أعيد إصدارها لأسباب فنية .

- (ب) الجهود التي يبذلها أفقر الناس ذاتهم لكي يتمكنوا من ممارسة هذه الحقوق والمشاركة على نحو كامل في تنمية المجتمع الذي يعيشون فيه ؛
- (ج) الأحوال التي يمكن فيها لأفقر الناس أن يعبروا عن تجاربهم وأفكارهم ، وأن يصبحوا شركاء في التمتع بحقوق الانسان ؛
- (د) وسائل ضمان تحسين معرفة تجارب وأفكار أفقر الناس والذين يعملون معهم .

٣ - كما دعت لجنة حقوق الإنسان الأمين العام ، في قرارها ١٣/١٩٩٣ ، إلى أن يقدم إليها في دورتها الخمسين تقريراً عن كل المسائل المشار إليها في ذلك القرار .

٤ - وعملاً بهذا القرار أرسل الأمين العام مذكرة شفوية واستبياناً باسم المقرر الخاص إلى الدول والوكالات المتخصصة وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية ، راجياً منها مساعدة المقرر الخاص في إعداد تقريره المرحلي المقرر تقديمه إلى اللجنة الفرعية في دورتها السادسة والأربعين في عام ١٩٩٤ .

٥ - وقد نظرت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ، في دورتها الخامسة والأربعين ، في التقرير الأولي للمقرر الخاص عن الفقر المدقع (E/CN.4/Sub.2/1993/16) . ولاحظ المقرر الخاص ، وهو يعرض تقريره ، أن العادة قد درجت على تناول قضية الفقر المدقع من منظور أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ولكن الهيئات المعنية بحقوق الإنسان بدأت في السنوات الأخيرة تنظر إليها باعتبارها قضية مستقلة تنبفي دراستها في السياق الأوسع لكل حقوق الإنسان والحريات الأساسية .

٦ - وقال المقرر الخاص أيضاً إن الفقر المدقع قضية عالمية فهو يؤثر في البلدان المتقدمة والنامية . وأكد أهمية تحسين المعرفة بالفقر المدقع وأسبابه وآثاره بالنسبة للتمتع بحقوق الإنسان . كما ارتأى ضرورة الاعتراف بما يمكن أن تمثله الجهود التي يبذلها أفقر الفقراء على أساس يومي لتغيير حالتهم إلى الأفضل من مساهمة هامة في تصميم سياسات للتغلب على الفقر .

٧ - ولاحظ المقرر الخاص أن مسألة الفقر أخذت تشكل بصورة متزايدة في الأعوام الأخيرة جزءاً من شواغل المجتمع الدولي ، كما يظهر من أعمال شتى الوكالات والمنظمات الوطنية والدولية ، وهي معرفة مترکز عليها دراسته جزئياً .

٨ - وأثناء النظر في التقرير الأولي المقدم من المقرر الخاص ، رحّب أعضاء اللجنة الفرعية بتقريره وأقترح ، في جملة أمور ، أن يفكر المقرر الخاص في تضمين تقريره التالي تحليلاً محدداً لأسباب تركّز الثروة في جماعات صغيرة في كل بلد ويُسدر السياسات الوطنية لمعالجة مشكلة الفقر المدقع . وأشار إلى عدة جهود خلاقية في تمكين أفقر الفقراء من زيادة قدراتهم وأقترح إجراء دراسة مقارنة لها .

٩ - كما نُظمت ، استجابة لقرار الجمعية العامة ١٣٤/٤٧ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ ، أنشطة عديدة للفت نظر المجتمع الدولي إلى هذه المشكلة ، التي هي انتهاك لكرامة الإنسان ويمكن أن تشكل في بعض الحالات تهديداً للحق في الحياة . واشترك الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان في الاحتفال باليوم الدولي الأول للقضاء على الفقر ، في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ ، في ساحة حقوق الإنسان بباريس .

١٠ - وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ ، بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي الأول للقضاء على الفقر ، استقبل المدير العام لمكتب الأمم المتحدة بجنيف وفداً من الأمر السويسرية والفرنسية التي تعيش في فاقة ومن الحركة الدولية لتقديم المساعدة التقنية المباشرة للعالم الرابع بجنيف . وأكد المدير العام الدور الريادي الذي تقوم به هذه الحركة الدولية في الاعتراف بمشاكل المعتمدين المحددة ، وأكد من جديد أن الفرض الأساسي للأمم المتحدة ، وهو الحفاظ على السلم والأمن ، لا يمكن تحقيقه إلا إذا أعيد تأكيد الإيمان بكرامة الإنسان وقيمه وعزز التقدم الاجتماعي ، كما هو مبين في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة .
